الأمم المتحدة

A/HRC/18/52

الجمعية العامة

Distr.: General
20 September 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار*

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٧ الذي يطلب فيه من المفوضة السامية أن تقدم له، في دورته الثامنة عشرة، تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. ويتناول هذا التقرير المستجدات التي طرأت على صعيد حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ التقرير الذي قدمته المفوضة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/17/49) في دورته السابعة عشرة، ويغطي الأحداث التي وقعت خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١.

تستمر الحالة الأمنية الهشة، المقرونة بالاستياء السائد في أوساط العديد من فئات الأهالي، ولا سيما في أبيدجان وفي غرب البلاد، في إذكاء التوترات الطائفية التي كثيراً ما ينجر عنها أعمال عنف ذات انعكاسات سلبية على حالة حقوق الإنسان. ويظل المدنيون، وبالأخص النساء والأطفال، أول ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ولا يزال هؤلاء يواجهون صعوبات تعوق قدرتهم على اللجوء إلى نظام العدالة الجنائية الذي يعاني، نتيجة للنزاع، من تحديات هائلة من حيث الإدارة اللوجستية والموارد البشرية.

* تأخر تقديم الوثيقة.

(A) GE.11-16082 081012 151012

الرجاء إعادة الاستعمال

وهناك معلومات تفيد بأن انتهاكات حقوق الإنسان ترتكب على أيدي القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وهي تشمل إعدامات خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة، وتعذيب، ومعاملة لا إنسانية ومهينة، وعنف جنسي وجنساني، والاحتجاز والاعتقال تعسفاً، وانتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أعمال الابتزاز والتهديد والتخويف. وقد شجع الوضع الأمني الهش أيضاً بقايا مجموعات المليشيات على مواصلة شن هجمات مستهدفة السكان في مناطق في غرب البلاد، ويأتي كل ذلك في سياق وضع يتسم بمستويات عالية من التوتر فيما بين شتى المجموعات السكانية.

ولئن اتخذت إجراءات تصحيحية بإلقاء القبض على بعض مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت أثناء الأزمة الأخيرة، فإن الحكومة في حاجة إلى تكثيف جهودها للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الجمهورية. وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجه نظام العدالة، ولا سيما العدالة الجنائية، يبقى ضحايا العنف الجنسي والجنساني يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على الجبر. وقد ساهم هذا الوضع إلى حد كبير في مناخ الإفلات من العقاب السائد فيما يتصل بالعنف الجنسي والجنساني.

وقد أثيرت شواغل فيما يتعلق بحالة الرئيس السابق غباغبو وأقرب معاونيه من حيث اعتقالهم في مكان سري وعدم اتصالهم بالمحامين والتأخير في توجيه تهم لهم بشكل رسمي.

وقد شكل إنشاء الرئيس واتارا بسرعة لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة خطوة هامة في سبيل إحقاق الحقيقة وإرساء المصالحة، إلا أن بعض الجهات ذات المصلحة أعربت عن شواغلها إزاء ما اعتبر أنه محاولة من الحكومة للإسراع في إتمام العملية دون إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات التي تنطوي عليها ودون فتح باب المشاركة الواسعة أمام الجمهور العام. فالحكومة في حاجة إلى ضمان احترام المعايير والمبادئ الدولية لدى إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وتعكف مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) حالياً على العمل مع الحكومة والجهات المعنية الأخرى بغية دعم وتعزيز المساعي الرامية إلى إقامة آليات العدالة الانتقالية.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٤
ثانياً –	التطورات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير	٣-٥	٤
ثالثاً –	التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان	٦-١٥	٥
	ألف- الإعدامات خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة	٨-٩	٦
	باء – التعذيب، والمعاملة والعقوبة اللاإنسانية والمهينة	١٠	٦
	جيم- العنف الجنسي والجنساني	١١-١٣	٧
	دال – الاحتجاز والاعتقال تعسفاً، وأعمال الابتزاز	١٤-١٥	٨
رابعاً –	العنف الطائفي وهجمات مجموعات المليشيات	١٦-١٧	٩
خامساً –	المشردون داخلياً واللاجئون	١٨-٢٠	١٠
سادساً –	احتجاز واعتقال ومحاكمة القادة السابقون	٢١-٢٨	١٠
سابعاً –	العدالة الانتقالية	٢٩-٣٦	١٢
ثامناً –	الاستنتاجات والتوصيات	٣٧-٣٨	١٥
	ألف- الاستنتاجات	٣٧	١٥
	باء – التوصيات	٣٨	١٥

أولاً- مقدمة

١- لقد ظهرت، منذ تقديم المفوضة السامية تقريرها الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة عشرة، دلائل متزايدة على استعادة البلد وضعاً طبيعياً، ومن ذلك على وجه الخصوص تعيين حكومة جديدة وإقامة هيكلة هرمية جديدة لقيادة قوات الأمن وتحسن الوضع الأمني، فضلاً عن استئناف النشاط التجاري. على أن الوضع في البلد يظل هشاً بالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجهها الحكومة في معالجة تركة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بإنصاف ونزاهة. وثمة تحديات أخرى منها إعادة إدماج مختلف القوات في صفوف الجيش الجديد، وانتشار الأسلحة، وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية، والتحضير للانتخابات التشريعية قبل نهاية العام، وتأمين عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى مجتمعاتهم المحلية.

٢- وبالرغم من تحسن الوضع الأمني في أبيدجان وفي الجزء الشمالي من البلاد، تبقى حالة حقوق الإنسان محفوفة بالمخاطر. فثمة تقارير عديدة تتحدث عن حالات قتل خارج نطاق القضاء واختفاء واحتجاز واعتقال تعسفية وغيرها من الانتهاكات. وتواصل بقايا بعض مجموعات المليشيات إثارة تهديدات دائمة للوضع الأمني الهش في الجزء الغربي من البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفراغ الأمني السائد في أنحاء شتى من البلاد بسبب انهيار الجهازين الأمني والقضائي، وبطء وتيرة عودة بعض موظفي جهاز الأمن إلى العمل، يظل يشكل مصدراً للقلق لما لذلك من انعكاسات كبيرة على حالة حقوق الإنسان.

ثانياً- التطورات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٣- شكل الرئيس واتارا، بعد تنصيبه رسمياً، حكومته في ١ حزيران/يونيه فثبت وزراء وعيّن آخرين جدد في حكومته. و لم تُمثّل الجبهة الشعبية الإيفوارية التي يرأسها لورون غباغبو في الحكومة الجديدة. وفي ٧ تموز/يوليه، عيّن الرئيس واتارا أيضاً كبار القادة العسكريين للقوات الجمهورية. وفي اجتماع رسمي مع القادة العسكريين عقد في أبيدجان يوم ٢٢ تموز/يوليه، حضهم الرئيس واتارا على التزام المهنية مشدداً على نيته إنشاء قوة عسكرية تراعي حقوق الإنسان وتلبي تطلعات السكان. وأطلعهم على وجه الخصوص على مسؤولياتهم القيادية تجاه مرؤوسيهم والعمل بمقتضى ذلك.

٤- وفي ٢٠ تموز/يوليه، أعلن الرئيس واتارا عن إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الفترة التي أعقبت الانتخابات. وجاء في المرسوم الرئاسي الذي قضى بإنشاء هذه اللجنة أن هذه اللجنة هيئة غير قضائية. وبُذلت جهود أيضاً لتعزيز لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، لا سيما بسن مرسوم تشريعي يتضمن إنشاء اللجنة وعضويتها ووظائفها، وكذلك تعيين أعضاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أعلن وزير العدل عن إنشاء وحدة خاصة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء أعمال العنف التي وقعت عقب الانتخابات.

٥- وخلصت بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية التي نُشرت في كوت ديفوار خلال الفترة من ١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه إلى إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية بحلول نهاية العام بشرط تحسن الوضع الأمني وتحرك المجتمع الدولي لدعم العملية. فعودة الحياة السياسية إلى طبيعتها وتهيئة بيئة مواتية قائمة على احترام الحقوق المدنية والسياسية احتراماً كاملاً أمر أساسي لضمان عقد الانتخابات بحرية وإنصاف وعلى أساس المشاركة.

ثالثاً- التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان

٦- لقد وردت معلومات، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وهي تشمل إعدامات خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة، وتعذيب، ومعاملة لا إنسانية ومهينة، وعنف جنسي وجنساني، والاحتجاز والاعتقال تعسفاً، وانتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أعمال الابتزاز والتهديد والتخويف، فضلاً عن إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وقد استرعت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار انتباه الحكومة إلى هذه الادعاءات. ويبدو أن العديد من هذه التجاوزات لحقوق الإنسان هي من فعل أفراد يستغلون مواقعهم للكسب الشخصي دون عقاب. ويبدو أيضاً أن انتهاكات حقوق الإنسان هي نتيجة الضعف المزمن والقصور الهيكلي الذي تعاني منه مؤسسات الدولة. وقد عملت القوات الجمهورية على سد الفراغ الناجم عن غياب سلطة الدولة وانهيار الإدارة العامة وتعطل الخدمات العامة في قطاعات رئيسية في البلد وذلك بالاضطلاع بعدد من صلاحيات الدولة كتحصيل الضرائب التجارية والمنجمية والحدودية. واستحوذت القوات الجمهورية أيضاً على دور سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في مجال تسوية المنازعات الجنائية والاقتصادية. ولم يعد يُعرض على المحاكم سوى القضايا المدنية.

٧- صحيح أن هناك حالات احتجاز واعتقال أعضاء في القوات الجمهورية بدعوى التورط في عمليات السطو والسرقة باستعمال السلاح، إلا أن استجابة قيادة القوات الجمهورية وغيرها من السلطات المعنية لمثل هذه الادعاءات تظل حتى الآن قاصرة قياساً إلى جسامة الانتهاكات. وإذا كانت الجهود التي يجري بذلها للقبض على مرتكبي هذه الانتهاكات مقرونة باعتزام الحكومة إنشاء قوة مسلحة مهنية بقنوات واضحة للقيادة والتحكم تستحق التنويه، فإن السلطات المعنية مدعوة إلى إعمال تدابير ملموسة للتصدي للإفلات من العقاب الذي يتمتع به بعض أعضاء القوات الجمهورية المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان.

ألف- الإعدامات خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة

٨- لقد وثّقت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، منذ تقديم التقرير الأخير، ٧١ حالة إعدام مزعومة بإجراءات موجزة، يدّعى أن ٥٤ من هذه الحالات ارتكبتها القوات الجمهورية وغيرها من المجموعات المسلحة غير محددة الهوية. ويدّعى أن بعض هؤلاء الضحايا من أفراد الميليشيات سابقاً، إلا أنه يدّعى أيضاً أن ضحايا آخرين أُعدموا بشبهة ارتكاب مخالفات بسيطة والاصطدام مع أفراد من القوات الجمهورية. ففي ٥ حزيران/يونيه على سبيل المثال، قُتل في بيكوفان (على بعد ١١٠ كلم من أبيدجان)، أثناء مواجهات بين مجموعة من شباب القرية وأفراد من القوات الجمهورية، الذين ادعوا أن الشباب لم يعترفوا بسلطتهم، ثلاثة أشخاص على الأقل، منهم بنت في العاشرة من العمر، على أيدي أفراد القوات الجمهورية. واعتقل نحو ٢٦ شخصاً أثناء الحادث. وفي ٩ تموز/يوليه، عُثر في باهوبلي وفينغولو (١٣ كلم و٥ كلم على التوالي من دويكوي) على جثث ثلاثة أشخاص وهم شبه عراة وأيديهم مقيدة، وتبيّن أن القوات الجمهورية اعتقلتهم من قبل في ٦ تموز/يوليه في قرية غيتروزون (٥ كلم من دويكوي). وفي ١١ تموز/يوليه، قُتل في أتيكوبي سونتي بالقرب من أبيدجان ثلاثة أشخاص وأصيب آخر بجراح بليغة في ذراعه على يد عضو في القوات الجمهورية تابع لتجمع المحاربين من أجل الكرامة والعدالة في كوت ديفوار. وكان الضحايا ضمن مجموعة من ١٠ أشخاص داهمهم مرتكب الجريمة في مبنى مهجور للاشتباه في سرقتهم هاتف محمول. وألقي القبض فيما بعد على الجاني واحتجز في مقر كتيبة مكافحة الشغب في منطقة يوبوغون.

٩- وقد استرعت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار انتباه وزارة العدل لهذه القضايا. وفي ١٨ آب/أغسطس، أبلغت وزارة العدل شعبة حقوق الإنسان بأنها طالبت بإلقاء القبض فوراً على العضوين في القوات الجمهورية المورطين في عملية إعدام مدنيين بإجراءات موجزة. وطلبت وزارة العدل أيضاً من شعبة حقوق الإنسان بأن تحيل قضايا الإعدام بإجراءات موجزة التي يرتكبها عناصر في القوات الجمهورية إلى السلطات القضائية. وهناك فضلاً عن ذلك توجه إيجابي ناشئ يتمثل في قيام الشرطة بتوجيه انتباه شعبة حقوق الإنسان والسلطات القضائية إلى قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الجمهورية.

باء- التعذيب، والمعاملة والعقوبة اللاإنسانية والمهينة

١٠- لقد تلقى موظفو حقوق الإنسان أيضاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، العديد من الادعاءات المتعلقة بأعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. وفي عدد من القضايا، قيل إن أشخاصاً، يدّعى أنهم ارتكبوا جرائم، قَبض عليهم جنود تابعون للقوات الجمهورية وتعرضوا للاعتداء الجسدي لإرغامهم على الاعتراف بجرمهم و/أو تورطهم في ارتكاب

جرائم. وفي قضايا أخرى، ألحقت عناصر تابعة للقوات الجمهورية، بعد إلقاء القبض على أشخاص، أضراراً جسدية مباشرة بالضحايا قبل اشتراط الإفراج عنهم مقابل مبالغ مالية محددة. ففي ١٦ حزيران/يونيه، على سبيل المثال، أفيد أن عناصر تابعة للقوات الجمهورية أغارت على قريتي غوليكالو ودوكويا (١٣٥ كلم و١٢٠ كلم على التوالي من ياموسوكرو) واعتدت جسدياً على أنصار للجبهة الشعبية الإيفوارية. وتعرض ما لا يقل عن ٢٧ شخصاً، منهم ١٥ امرأة، يعتقد أنهم من مناضلي الجبهة الشعبية الإيفوارية، للضرب المبرح والاحتجاز والاعتقال. وأدى هذا الحادث إلى إجهاض امرأتين كانتا حاملتين. وفي ٥ تموز/يوليه، تعرض مزارع لجروح بشفرة الحلاقة على أيدي أفراد من القوات الجمهورية في بواكي في محاولة منهم لانتزاع اعترافه بالتورط في حادث سرقة بقرة. وعانى المزارع من حروق بسبب تفريغ قطرات من البلاستيك المذوَّب على جسده. وفي ٢٢ آب/أغسطس، ألقي القبض على شخصين من رعايا بوركينا فاسو، ٢١ عاماً و٢٥ عاماً، يشتبه في سرقتهم محاصيل وأغراض شخصية ملك لأحد القرويين في سيبالي (٣٥ كلم إلى الشمال الشرقي من دويكوي)، وتعرضوا لمعاملة قاسية على أيدي ستة من أفراد القوات الجمهورية. واقتيد المشتبه فيهما إلى مركز للقوات الجمهورية حيث تعرضا للضرب على أيدي أفراد من القوات الجمهورية الذين عمدوا أيضاً إلى تفريغ ماء ساخن على جسديهما. وأُلحقت بالضحيتين جروح بليغة وتُركوا في المكان دون أي مساعدة طبية. وبعد ذلك ذهب أفراد القوات الجمهورية إلى بيتي الضحيتين وهددوا زوجتيهما بالقتل ثم سرقوا ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي (نحو ٤٦٠ دولاراً أمريكياً) ودراجة نارية. وقدم الضحيتان شكوى لدى سلطات القوات الجمهورية في دويكوي. ولكن لم يلق القبض، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، على أي من الجناة.

جيم- العنف الجنسي والجنساني

١١- لقد وردت أيضاً معلومات عن ارتكاب أعمال عنف جنسي وجنساني، خلال هذه الفترة، راح ضحيتها أحياناً أطفال صغار لا تتجاوز أعمارهم السابعة والثامنة عاماً. ويبذل شركاء وطنيون ودوليون على السواء جهوداً كبيرة لتوفير الرعاية اللازمة للضحايا، إلا أن تمكين هؤلاء الضحايا من اللجوء إلى العدالة لا يزال دونه صعوبات كبرى، ويستدعي الأمر معالجة هذه المسألة على النحو المناسب.

١٢- ووثّقت شعبة حقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ١٤ حالة اغتصاب و٤ حالات تشويه أعضاء تناسلية لإناث. ففي ٢٠ أيار/مايو على سبيل المثال، تعرضت أربع نساء وفتاتين قاصرتين تبلغان ١٦ و١٧ عاماً، بالقرب من غبوكورا (٤ كلم إلى الشمال من دالوا)، للاغتصاب من قبل ثلاثة رجال يعتقد أنهم أعضاء في القوات الجمهورية. وعلم موظفو حقوق الإنسان لدى استجوابهم إحدى الضحايا أن الجناة، الذين كانوا مسلحين ويرتدون الزي العسكري، داهموهن في مسكنهن وقدموا أنفسهم على أنهم من عناصر

القوات الجمهورية. وعزلوا النساء الكبار عن الشابات ليبدؤوا في التناوب على اغتصاب الشابات. وفي حالات أخرى، كان العنف يحدث داخل الأسر، إلا أن انتهاكات حقوق الضحايا تظل دون عقاب بسبب انهيار نظام العدالة.

١٣- ووفقاً للتقييمات التي أجرتها المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني في غرب البلاد، في الفترة ما بين ٨ و١٢ آب/أغسطس، فقد اندلعت أعمال عنف جنساني مجدداً في منطقتي ساسوندرا السفلى وساسوندرا العليا. وأحد المجالات الأكثر تأثراً، والذي يقال إنه من المحرم الخوض فيه، يتمثل في إدخال ما لا يقل عن ١٢ ضحية اغتصاب إلى مؤسسات الرعاية الطبية المتخصصة أثناء شهر تموز/يوليه وحده. وتبذل جهود لمعالجة هذه المسألة بالتعاون مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية.

دال- الاحتجاز والاعتقال تعسفاً، وأعمال الابتزاز

١٤- ألقت القوات الجمهورية، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، القبض على ما لا يقل عن ٣٠٦ أشخاص في أنحاء شتى من البلاد واعتقلتهم دون توجيه تهم إليهم. ويتعرض المعتقلون، في معظم الحالات، للاعتداء الجسدي وسلب أمتعتهم الخاصة ويؤمرون بدفع أموال للإفراج عنهم. وبالإضافة إلى ذلك، لجأ بعض عناصر القوات الجمهورية، لتسهيل ابتزاز السكان المدنيين وأخذ أموالهم بالقوة بصورة منهجية، إلى إقامة حواجز على الطرقات حيث يرغم المارة على دفع "رسوم المرور"، مساهمين بذلك في انتشار الشعور بانعدام الأمن في بعض مناطق البلاد. وغالباً ما يتعرض من يحاول مقاومة هذا الوضع إلى الاعتداء عليه جسدياً واحتجازه واعتقاله تعسفاً. ففي ٢ تموز/يوليه على سبيل المثال، قبض أفراد من القوات الجمهورية على رئيس نقابة (تجمع نقابات عمال النقل والسائقين في ساسوندرا السفلى) واعتدوا عليه جسدياً بعقب بندقية لرفضه دفع مبلغ ٥٠٠ ١٢ فرنك أفريقي (نحو ٢٧ دولاراً أمريكيا) في حاجز طريق. وفي حوادث مماثلة، اعتدى أفراد من القوات الجمهورية جسدياً على سائقين يومي ١٠ و١٩ تموز/يوليه في تياسالي (١١٥ كلم من ياموسوكرو) وديفو (١٨٦ كلم من أبيدجان) على التوالي على احتجاجهما على دفع "رسوم المرور". وقيّد أحدهما و لم يفك قيده إلا بعد دفع مبلغ ٠٠٠ ١٧٠ فرنك أفريقي (نحو ٣٤٠ دولاراً أمريكيا). وهذا النسق من الاعتداء والابتزاز يساهم في انتشار الشعور بخيبة الأمل في أوساط السكان ويمكن أن يؤدي إلى صدامات عنيفة.

١٥- ويقال إن جماعات مسلحة، تنتسب إلى الحكومة أحياناً أو مدعومة من أفراد في القوات الجمهورية، تقوم بعمليات تفتيش وتخويف السكان. وتفيد بعض التقارير أن هذه الأعمال ربما كانت تستهدف من يُعتقد أنهم من أنصار غباغبو، وهو الاعتقاد الذي ينشأ أحياناً على أساس الانتماء الإثني. ومما يساهم في هذه التوترات أيضاً القضايا المتعلقة بملكية الأراضي. ففي ١٧ و١٩ آب/أغسطس مثلاً، داهم عملاء من شركة كوت ديفوار لتنمية

الغابات المصنّفة، بصحبة رجلين اثنين من رجال الدرك وأفراد من القوات الجمهورية، قرية موروكرو الواقعة في غابة براسوي المصنّفة (٢٥ كلم من أبينغورو)، فدمروا وحرقوا وخربوا مساكن خاصة وصادروا هواتف محمولة ومواشي ومقتنيات شخصية أخرى. وادعى المدير الإقليمي للشركة في أبينغورو أن القرويين كانوا يتحدّون سلطة الشركة وذلك بزرع محاصيل بطريقة غير مشروعة في مساحة محمية. وقد أثيرت شواغل بشأن استمرار احتجاز واعتقال أفراد بمجرد الشبهة في أنهم من أنصار غباغبو أو ممن يدعى أنهم أعضاء في ميليشيات غباغبو. وتعكف شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على متابعة هذه القضية مع السلطات المحلية.

رابعاً- العنف الطائفي وهجمات مجموعات المليشيات

١٦- رغم تدخل الحكومة عدة مرات لتحسين ظروف المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي فيما بين مختلف الطوائف، ولا سيما في غرب البلاد، لا تزال التوترات الطائفية تشكل تحدياً كبيراً. فقد حدثت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاثة حوادث طائفية منفصلة أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ستة أشخاص، منهم شخصين من رعايا بوركينا فاسو. وفي ٦ حزيران/يونيه، أطلق أشخاص لم تحدد هويتهم، في لوسينغي (٩٧ كلم إلى الشرق من أوديني)، النار على مربي بقر وأردي قتيلاً بدعوى أن ماشيته أتلفت بعض المحاصيل الغذائية. وفي ٣ تموز/يوليه، في مقاطعة تاي، قُتل شخصين من رعايا بوركينا فاسو على أيدي مجموعة من خمسة رجال لم تحدد هويتهم يرتدي بعضهم لباساً مدنياً وبعضهم الآخر لباساً عسكرياً. وفي حالة مماثلة، قُتل ثلاثة أشخاص في ٥ تموز/يوليه بعد أن هاجم صيادون تقليديون بعض الأفراد من مجموعة غيري الإثنية في غيتويزون (٤٢ كلم من دالوا). ويقال أن القوات الجمهورية ألقت القبض على المتورطين في هذه الهجمات. وليس من قبيل المبالغة القول بأن قابلية هذه الأحداث لأن تشعل مواجهات عنيفة قائمة بقوة وأنها تثبت الحاجة إلى مزيد من الأعمال المتضافرة والفورية من قبل جميع الشركاء المعنيين.

١٧- وفي الوقت نفسه، لا تزال جيوب من مجموعات ميليشيات غباغبو تشكل تهديداً خطيراً للأمن في بعض مناطق غرب البلاد، مقوضةً احترام حقوق الإنسان في تلك المناطق. ففي ١٩ تموز/يوليه مثلاً، قيل إن ما لا يقل عن تسعة أشخاص، منهم امرأة وبنت في الثانية من العمر وبنت في الثامنة، قتلوا وسبعة آخرين جرحوا في هجوم شنه رجال ميليشيا غيري في داوبلي/بونان (١٢٠ كلم إلى الجنوب الشرقي من دويكوي) في مقاطعة تاي. ومن بين الجرحى ثلاثة قُصَّر، منهم بنت في الثامنة وولد في الثانية عشرة من العمر.

خامساً- المشردون داخلياً واللاجئون

١٨- يظل العديد من الأشخاص، الذين شرّدوا أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات، في مخيمات المشردين داخلياً وهم يخشون من العودة أو غير قادرين على ذلك بسبب الوضع الأمني المتردي في بعض المناطق المجاورة لأبيدجان وفي المناطق الغربية من البلاد. ويواجه الباقون في المخيمات تهديدات أمنية، فضلاً عن عدد من الصعوبات لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وتزعم بعض التقارير أيضاً أن بعض المشردين داخلياً يُكرهون على مغادرة المخيمات حتى وإن لم توفر لهم ظروف العودة الكريمة.

١٩- ووفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، لا تزال أعداد السكان من المشردين داخلياً الموجودين في المخيمات عبر خمس مناطق من كوت ديفوار متقلبة. ففي أبيدجان، يقال إن أعداد المشردين داخلياً ارتفعت بنسبة ٢٨ في المائة، والسبب في ذلك يعود أساساً إلى عمليات الإخلاء قسراً، حيث يعيش الآن في المخيمات ٠٣٢ ٥ مشرداً داخلياً. وأزيلت خمسة مواقع في بينغرفيل ومافيري ويوبوغون المجاورة لأبيدجان، أسفر عن إخلاء ٦٥٧ ٢ شخصاً، في حين يواجه الـ ٢٣٩ ١ مشرداً داخلياً الباقون في المواقع السبعة الأخرى في كوكودي وأبواسو وغراند بسام الإخلاء في أي لحظة. ومعظم الأسر التي تعرضت للإخلاء قدِمت من أبوبو ويوبونغون. ويفسر استمرار بقاؤهم في مواقع المشردين بشعورهم بانعدام الأمن في بعض الأحياء وبتدمير أو نهب أو احتلال أماكن سكناهم المعتادة. وحتى الآن، عاد ٦٤٩ ٢٤٢ شخصاً في المجموع إلى مناطقهم الأصلية في كوت ديفوار، علماً بأن عدد العائدين خلال شهر آب/أغسطس وحده بلغ ٠٠٠ ١٥٥ شخص. ويقدر أن عدد اللاجئين الإيفواريين الباقين في ليبيريا بعد أن فروا إليها في الفترة التي شهدت أعمال العنف التي نشبت عقب الانتخابات هو ٣٦٢ ١٧١ لاجئاً. وفي غانا، يبلغ عدد ملتمسي اللجوء الإيفواريين ٠٢٣ ١٧ شخصاً، في حين يبلغ عدد اللاجئين ٠٠٠ ١٠ لاجئ.

٢٠- وأفادت بعثة تقييم مشتركة مكونة من أعضاء في مجموعة الحماية، بما فيها شعبة حقوق الإنسان، وممثلين عن المشردين داخلياً، أجريت في غرب البلاد (منطقة تاي) في ٤ آب/أغسطس، أن حركة السكان مستمرة داخل المنطقة خوفاً من التعرض لهجمات ميليشيات ومرتزقة لا تزال تنشط في المنطقة.

سادساً- احتجاز واعتقال ومحاكمة القادة السابقون

٢١- تعرض، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قادة عسكريون كبار من النظام السابق، يدّعى أنهم ارتكبوا بشكل مباشر أو تورطوا في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء الأزمة، للاحتجاز و/أو الإدانة من قبل المدعي العام العسكري، ومن أشهر هؤلاء الجنرال دوغبو بلي، قائد الحرس الجمهوري، والجنرال فاغبا فوسيغنو، قائد القوات البحرية، والجنرال

ألاه كاسي، قائد القاعدة البحرية في لوكوجورو. وفي ٢٠ آب/أغسطس، ألقت قوات الدرك الوطنية، عقب اكتشاف ما قيل إنه أربعة مقابر جماعية في حرم مدرسة الدرك، القبض أيضاً على الجنرال غياي بي بوان، قائد مركز العمليات الأمنية سابقاً، واحتجز في ثكنة كوماسي للكوموندوس في أبيدجان. وبالمثل، تحدثت تقارير عن إلقاء القبض أيضاً على ضابطين من الجيش، وكان كلاهما يسوق سيارة مصفحة ناقلة للجند، يدّعى أنهما متورطين في الهجوم على امرأة في حي أبوبو في أبيدجان يوم ٣ آذار/مارس ٢٠١١.

٢٢- وصدرت مذكرات توقيف دولية ضد العديد من الشخصيات المهمة الأخرى في نظام غباغبو المختبئين حالياً، لتورطهم المزعوم في جرائم ارتُكبت أثناء الأزمة التي نشبت عقب الانتخابات، ومنهم السيد شارل بلي غوكي، والسيد واتارا غنونزيي، وزير الاتصالات سابقاً، والسيد دوسو شارلروديل، كاتب دولة سابق لشؤون ضحايا الحرب، والسيد كوامي سيكري ريشارد، رئيس المجلس العام في بوندوكو ووزير السياحة سابقاً، والسيد نياميان ميسو نغيسان، وزير العمل سابقاً، والسيد كوني كاتينا جوستين، وزير مكلف بالميزانية سابقاً، والسيد ألفونس مانغلي، مدير عام الجمارك سابقاً، والسيد بوهون بوابري، عضو في الجبهة الشعبية الإيفوارية.

٢٣- وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد ظروف اعتقال ومعاملة الرئيس السابق غباغبو وبعض أقرب معاونيه الذين يخضعون حالياً للاعتقال في عدة مواقع في مختلف أنحاء البلاد.

٢٤- وقال السيد غباغبو للممثل الخاص عندما زاره يوم ٤ تموز/يوليه إنه يعامَل معاملة حسنة، إلا أنه اشتكى من تقييد حصوله على المعلومات واتصاله بمحاميه. وفي ٤ آب/أغسطس، قال لشعبة حقوق الإنسان إنه يخضع في واقع الأمر، خلافاً لما أعلنته السلطات من أنه يخضع للإقامة الجبرية، للاعتقال السري ليل نهار في بيت سري يقع في مكان ما في مدينة كورهوغو. وقد أغلق الباب الرئيسي للبيت وهو محبوس داخله طول الوقت. وقال إنه أُخذ فقط إلى الإقامة الرئاسية في كوهوغو حيث يظن أنه بقي فيه في الإقامة الجبرية في مناسبات قليلة، كما حدث بمناسبة زيارة مجموعة الأعيان له في نيسان/أبريل ووزير العدل، والممثل الخاص، والسيد شوا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وشعبة حقوق الإنسان. وذكر أيضاً أن بعض محاميه زاروه ثلاث مرات، في حين قيل إن الحكومة رفضت منح تأشيرات لآخرين للدخول إلى كوت ديفوار. وأكد السيد غباغبو عدم تعرضه لأي شكل من أشكال سوء المعاملة الجسدية باستثناء حالة العزلة التي يخضع لها، وعدم تمكنه من الذهاب إلى قسيس إنجيلي، وعدم السماح له بالخروج في جولة مشي يومية لتحسين صحته.

٢٥- وفي ٢ آب/أغسطس، زارت شعبة حقوق الإنسان السيدة سيمون غباغبو للمرة الأولى منذ نقلها من أبيدجان إلى أوديين، في شمال شرق البلد. وقالت إنها تعامل معاملة حسنة وأن ظروف اعتقالها مرضية. ولكن السيدة غباغبو لا تتمتع سوى بإمكانية محدودة

لزيارة بعض الأشخاص المأذون بزيارتهم ولا يسمح لها بإجراء أو تلقي مكالمات هاتفية طول الوقت. وليس لها أي اتصال بأفراد عائلتها.

٢٦- وفي سجن بونا، حيث يقبع سبعة من الشخصيات العامة المرتبطة بنظام غباغبو، قال المعتقلون إنهم لم يتعرضوا لأي شكل من أشكال سوء المعاملة. وأعربوا عن أسفهم لقرار الحكومة بتجميد أرصدتهم، وكذلك لعدم توجيه تهم لهم منذ استجوابهم من قبل النائب العام. وثمة معلومات أيضاً عن شكاوى بشأن تسرب الماء من سقف إحدى زنزانات السجن مما يرغم نزلاء هذه الزنزانة الخمسة على التكدس في زاوية واحدة في الزنزانة، وكذلك بشأن العزلة التي يتعرضون لها بحيث بات يستحيل عليهم التواصل مع أفراد عائلاتهم أو تلقي زياراتهم.

٢٧- وفيما يتعلق بحالة الدعوى الجنائية ضد السيد غباغبو ومعاونيه، ذهب قاض يوم ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى سجن بونا لكي يوجه رسمياً تهماً إلى سبع شخصيات عامة مقربة من السيد غباغبو تتعلق بارتكاب جرائم ضد السلامة الوطنية، وإثارة العصبيات القبلية، وكراهية الأجانب، والتآمر على سلطة الدولة، والتحريض على زعزعة النظام العام، وقيادة جماعات مسلحة أو المشاركة فيها، والتحريض على التمرد، وإساءة استعمال المنصب. واتهم أحدهم أيضاً بسرقة واستعمال السلاح والعنف واختلاس موارد الدولة والتهرب الضريبي ونهب وارتكاب جرائم ضد اقتصاد الدولة. وفي ١٨ آب/أغسطس، أعلن المدعي العام في أبيدجان عن إدانة الرئيس السابق غباغبو وزوجته بارتكاب جرائم اقتصادية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قال الرئيس واتارا إن السيد غباغبو سوف يحاكم على الجرائم الاقتصادية التي وقعت في البلد وأن حكومته ستطلب أيضاً محاكمته من قبل محكمة جنائية دولية لضمان محاكمة شفافة. وهناك في المجموع ٤٧ مدنياً من معاوني غباغبو و٦٢ عسكرياً من مؤيدي غباغبو معتقلون في الجزء الشمالي من البلاد وكذلك العديد في أبيدجان. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أدين الجنرال غياي بي بوان بارتكاب جرائم اقتصادية والسرقة والاختلاس والنهب وتهديد الاقتصاد الوطني.

٢٨- وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١، أطلعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الحكومة على استنتاجات بعثاتها لرصد ظروف الاعتقال من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة المسائل التي أثارها السيد غباغبو ومعاونوه. وقدمت الحكومة ضمانات بأنها ستتخذ الخطوات اللازمة.

سابعاً- العدالة الانتقالية

٢٩- لقد اتخذت حكومة كوت ديفوار سلسلة من الإجراءات القضائية وغير القضائية التي يجري تنفيذها لمعالجة التركة التي خلفتها انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلد، لا سيما

أثناء الأزمة في أعقاب الانتخابات. وتشمل هذه التدابير إجراء محاكمات جنائية على المستويين الوطني والدولي، وإنشاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وإجراء إصلاحات مؤسسية. وقد عملت المفوضية مع الحكومة وآليات العدالة الانتقالية المعنية، بما فيها وحدة التحقيقات الخاصة التي أنشأتها الحكومة ضمن مكتب المدعي العام، من أجل التحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الأزمة في أعقاب الانتخابات ومحاكمتهم.

٣٠- ووفقاً للمدعي العام، فقد أجريت تحقيقات في ثلاثة أصناف من الجرائم: الجرائم الاقتصادية، والجرائم ضد سلامة الدولة، وجرائم العنف. وفيما يتعلق بالصنف الأول، فقد انتهت التحقيقات الأولية في أيار/مايو. أما بالنسبة للصنف الثاني، فقد أفيد أن أكثر من ١٠٠ ضحية أو شاهد أدلوا بشهادتهم وأقيمت دعاوى قضائية ضد ٢٥ شخصاً من أنصار غباغبو محتجزين حالياً في سجن بونديالي. وعن الصنف الثالث، أفاد المدعي العام أن ثمة أسباب للاعتقاد، استناداً إلى الشهادات والأدلة، أن نحو ٣ ٠٠٠ شخص قتلوا و٣ ٠٠٠ جرحوا على خلفية تلك الأزمة. وبلغ مجموع عمليات تشريح الجثث التي أجريت حتى الآن ٨٤٦ عملية.

٣١- وما فتئت المفوضية تقدم الدعم أيضاً للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة. وتبعاً للطلب الذي تلقته المفوضية من السيد شارل كونان باني، رئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، أُرسل فريق فني تابع للمفوضية في بعثة إلى كوت ديفوار خلال الفترة من ١ إلى ٦ آب/أغسطس لتقييم احتياجات هذه اللجنة. والتقت البعثة مع جهات شتى ذات المصلحة، بمن فيهم رئيس اللجنة وموظفوها الفنيون وممثلون عن وزارات حقوق الإنسان والعدل والدفاع والداخلية، وممثلون عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية والضحايا والأوساط الدبلوماسية.

٣٢- ولئن شكل الإنشاء السريع للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة خطوة هامة في سبيل إعمال الحق في إحقاق الحقيقة وإرساء المصالحة، فإن بعض الجهات ذات المصلحة أعربت عن شواغلها إزاء ما اعتبر أنه محاولة من الحكومة للإسراع في إتمام العملية دون إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات التي تنطوي عليها ودون فتح باب المشاركة الواسعة أمام الجمهور العام. وأثارت بعثة المفوضية عدداً من المسائل، منها ما تعلق بنطاق الولاية كما هي مبينة في النص التشريعي المنشئ للجنة ضمن السلطات الوطنية. وأعربت بوجه خاص عن القلق إزاء الجوانب التالية: ليس هناك أي نص يبيّن سلطات اللجنة، ولا حتى سلطتها في التفتيش والحجز، والأمر بالحضور، والاطلاع على الوثائق المهمة، وفرض غرامات على إعاقة التحقيقات. ولا يوجد أي نص خاص بالتعويضات، وبحماية الضحايا والشهود، أو تقديم الدعم (كالدعم الطبي والنفسي والاجتماعي) والمساعدة للضحايا والشهود لتمكينهم من الإدلاء بإفادات للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة. ومن المسائل الأخرى التي تثير القلق الاستقلالية المالية للجنة وعدم الوضوح بشأن الفترة التي تشملها تحقيقات اللجنة، والسرعة التي جرى بها تعيين رئيس اللجنة، واعتماد اختصاصات اللجنة دون التشاور مسبقاً مع الجهات ذات المصلحة.

٣٣- ولما كان التعاون إيجابياً مع الحكومة، لا تزال هناك إمكانية لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي للجنة، بما في ذلك عن طريق صياغة القواعد والأنظمة الخاصة باللجنة وإعداد المبادئ التوجيهية التنفيذية ذات الصلة. وأوصت المفوضية بتنظيم مشاورات وطنية لدعم شرعية اللجنة وضمان أخذ الإيفواريين العملية على عاتقهم. وبالإضافة إلى ذلك، اقتُرح أن من شأن تنظيم مؤتمر عن العدالة الانتقالية أن يتيح منبراً لإجراء مزيد من المشاورات على أمل الحصول على آراء مختلف الجهات ذات المصلحة عن خيارات العدالة الانتقالية وتبادل المعلومات عن المعايير الدولية وأفضل الممارسات السائدة في المنطقة في مجال العدالة الانتقالية.

٣٤- وتلبية للطلب الرسمي الذي قدمه الرئيس واتارا في أيار/مايو ٢٠١١، أرسلت المحكمة الجنائية الدولية وفداً إلى كوت ديفوار برئاسة نائب المدعي العام للمحكمة. ووقع الوفد اتفاق تعاون قضائي مع الحكومة يسمح لمكتب المدعي العام بإجراء تحقيقات في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في البلد منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وعقد الوفد أيضاً مشاورات منفصلة مع مختلف الجهات ذات المصلحة. وقبل هذه الزيارة وعملاً بالمادة ١٥ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، طلب رئيس هيئة الادعاء من قضاة المحكمة الإذن له بفتح تحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يدعى أنها ارتكبت في كوت ديفوار منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ١٧ حزيران/يونيه، قدم رئيس هيئة الادعاء في المحكمة إشعاراً عاماً يمنح الضحايا ٣٠ يوماً للإدلاء بشهاداتهم للمحكمة.

٣٥- وتكتسي الطريقة التي تدار بها العدالة أهمية قصوى في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأشار عدد من أصحاب المصلحة إلى الصعوبات التي يمكن أن تنشأ عن إجراء محاكمات انتقائية وإلى أن هذا الأسلوب كفيل بتقويض الشعور بالإنصاف. وسيكون نجاح المبادرات الحالية المصممة للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب في كوت ديفوار على المحك من حيث مدى إنصاف هذه العملية وعدد المحاكمات والإدانات. ذلك أن نزاهة العملية سوف لن تكفل احترام حقوق المتهمين فحسب بل ستعزز الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

٣٦- وفي هذا الصدد، من الضروري ضمان إحقاق العدل للضحايا من جميع أطراف النزاع. وقد أعرب الرئيس واتارا باستمرار عن التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب متوخياً الإنصاف والتوازن وذلك بملاحقة جميع الجناة بغض النظر عن وضعهم أو انتماءاتهم السياسية. ومن الضروري ضمان فتح تحقيقات في جميع الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد القوات الجمهورية. وبالمثل، ينبغي أيضاً توسيع الجهود التي يجري بذلها على الصعيدين الوطني والدولي لإنهاء الإفلات من العقاب في كوت ديفوار بحيث تشمل الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وهذه الجرائم وثقتها لجنة التحقيق الدولية لعام ٢٠٠٤ التي أنشأتها الأمم

المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار منذ أحداث ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

٣٧- في الوقت الذي تبذل فيه جهود لتعزيز المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي، لا تزال كوت ديفوار تواجه تحديات خطيرة في مجال حقوق الإنسان. فإفلات أفراد القوات الجمهورية الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان من العقاب يشكل مصدراً لقلق بالغ. ثم إن نظام العدالة لا يعمل بكامل طاقته؛ أما عملية العدالة الانتقالية فلا تزال ناشئة. وفي هذه الأثناء، تظل الحاجة لبناء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، لا سيما مؤسسات القطاع الأمني، ملحة. ويتعين تدريب أفراد القوات الجمهورية على المعايير الدولية لحقوق الإنسان وفي مجال القانون الإنساني الدولي بغية كبح الموجة الحالية للانتهاكات المنهجية لحق الأشخاص في الحياة والسلامة الجسدية والحرية والأمن. والحكومة مدعوة بإلحاح إلى اتخاذ خطوات فورية للتصدي لمستويات الإفلات من العقاب العالية التي تتمتع بها القوات الجمهورية حالياً.

باء- التوصيات

٣٨- اتساقاً مع ما ذكر آنفاً، تقدم المفوضة السامية إلى الجهات المعنية التالية التوصيات التالية:

١- حكومة كوت ديفوار

(أ) اتخاذ تدابير فورية متسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لاستعادة الأمن في البلد بأسره، ولا سيما في بعض المناطق في أبيدجان وفي غرب البلاد، من أجل توفير الحماية اللازمة للسكان المدنيين، وتمكين الفاعلين في المجال الإنساني من القيام بأعمالهم، وتسهيل عودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى أهاليهم؛

(ب) ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف، لا سيما تلك التي ارتكبها أفراد من القوات الجمهورية، وإحقاق العدل للضحايا من جميع أطراف النزاع في كوت ديفوار؛

(ج) اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان توسيع الجهود الرامية لإنهاء الإفلات من العقاب في كوت ديفوار بحيث تشمل الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان المرتكبة في البلد منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بما فيها تلك التي وثقتها لجنتي التحقيق الدوليتين لعام ٢٠٠٤ وعام ٢٠١١؛

(د) التأكد من أن لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة تعمل وفقاً للمعايير الدولية ومن إجراء مشاورات حقيقية مع الضحايا ومنظمات المجتمع المدني بشأن نطاق ولاية هذه اللجنة وتعيين أعضائها، والحرص على تحقيق التمثيل الإثني والإقليمي والديني والجنساني والسياسي المتوازن؛

(هـ) تسريع عملية إنشاء قوات أمن مهنية وشاملة للجميع؛ وتطوير وتطبيق آلية مستدامة لفرز الموظفين المكلفين بالأمن وإنفاذ القانون وتقديم تدريب في حقوق الإنسان لفائدة أفراد القوات الجمهورية؛ وإصدار أوامر صارمة تحظر على أفراد القوات الجمهورية اغتصاب مهام السلطات المدنية والقضائية وسلطات الحفاظ على النظام؛

(و) مواصلة ضمان انسجام ظروف اعتقال السيد غباغبو وزوجته ومعاونيه السابقين وغيرهم من المعتقلين مع المعايير الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالاتصال بالمحامي وبأفراد الأسرة والمنظمات المعنية المكلفة برصد مراكز الاعتقال، والتعجيل بمحاكمتهم، وأن تكون هذه المحاكمات وفقاً للأصول القانونية الدولية ولمتطلبات المحاكمة العادلة.

٢- المجتمع الدولي

(أ) تقديم المساعدة المناسبة إلى حكومة كوت ديفوار لوضع استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية، بما في ذلك الدعم المالي للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة؛

(ب) الاستمرار في مساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ودعم التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في كوت ديفوار وضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما في ذلك تقديمهم أمام المحكمة الجنائية الدولية؛

(ج) تقديم الدعم لإعادة بناء مؤسسات الدولة من أجل تعزيز سيادة القانون، وبث قيم حقوق الإنسان، وتعزيز المساءلة.

٣- المجتمع المدني

المشاركة عن كثب في توعية مختلف الطوائف بأهمية المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي.